محاضـــــرة من تقـــــــديم

المهندس/ باسم حسن

تاريخ المحاضرة: 15-10-2022

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــون رقم 34

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــــوان:

التجربة الليبية في التأمين على الأصول المتعلقة بالنفط والغاز

التجربة الليبية في التأمين على الأصول المتعلقة بالنفط والغاز – الدروس وآفاق المستقبل

وثيقة تأمين الممتلكات الشاملة

- ماهي وثيقة تأمين الممتلكات الشاملة؟
- متى بدء العمل بها؟
- كيف كانت الترتيبات التأمينية قبل إصدار وثيقة التأمين الشاملة؟
- ما هي الأسباب التي أدت الي قرار إصدار تغطية موحدة لكافة الأصول والممتلكات؟
- ما هي الأعمال والترتيبات التي تم إجراؤها قبل صدور وثيقة التأمين الشاملة؟
- المراحل الهامة لما بعد صدور الوثيقة الشاملة وحتى تاريخه.
- المقاطعة الأمريكية والحظر والعقوبات الدولية وأثارها السلبية على وثيقة تأمين الممتلكات.
- الإيجابيات، الخلاصة، والتحديات المستقبلية.

ماهي وثيقة تأمين الممتلكات الشاملة؟

- هي تغطية تأمينية لكافة الأصول والممتلكات والآبار النفطية والغازية بمختلف المواقع بليبيا، يتم من خلالها التعويض عن الأضرار عند وقوع الحوادث.

- صدرت وثيقة التأمين الشاملة في 01 ديسمبر 1983.

- قبل هذا التاريخ، كان موضوع تأمين الأصول متروكا للشركات النفطية، وتُرك لها إتخاذ ما تراه مناسبا بخصوص الآلية المناسبة للتأمين من عدمه وترتيباته.

لماذا وثيقة التأمين الشاملة؟

وقوع حادثي إنفجار لبئرين نفطيين عامي 1979، 1980، وبخسائر في حدود العشرين مليون دولار، واتضح حينها عدم وجود هذه النوعية من التغطيات التأمينية للتعويض عن الخسائر التي وقعت.

لماذا وثيقة التأمين الشاملة / التعرف على الترتيبات التأمينية للشركات

بسبب حادث البئرين اللذين لم تتوفر لهما التغطية التأمينية، تم التواصل مع كافة شركات القطاع للتعرف على وثائق التأمين التي بحوزتها، والتغطيات المتوفرة لديها، وحجم الأقساط المسددة، وأتضح من خلال المعلومات المستلمة مايلي:

- تفاوت كبير في آلية التأمين لدى الشركات، مع عدم توفر تغطيات بعض المخاطر الضرورية ضمن وثائق التأمين الصادرة.
- تباين في نصوص وشروط التغطيات التأمينية المتوفرة، مع تفاوت ملحوظ في قيم الأقساط المسددة بين الشركات.
- إختلاف في شروط التعويض عند وقوع الحوادث، حيث يُسلم التعويض لبعض الشركات وفقا للقيمة الإستبدالية، وللبعض الآخر وفقا للقيمة الدفترية، مما يؤدي الي تخفيض قيمة التعويض المسدد مقارنة بالمطالبة المقدمة.
- عدم توفر البيانات الكافية والمتعلقة بالقيمة الإستبدالية للأصول، وعدم وجود أي تقارير معاينة لتقييم حجم المخاطر والخسائر المحتملة، لإختيار التغطيات التأمينية المناسبة.

لماذا وثيقة التأمين الشاملة / النتائج

أمام كل هذه الإختلافات، أتضح للمؤسسة أن إستصدار وثيقة تأمين شاملة وموحدة لشركات القطاع سيوفر العديد من المزايا، منها:

- ❖ توفير تغطية موحدة لكل الشركات.
- ❖ إختيار أفضل التغطيات الممكنة ولكافة المخاطر.
- ❖ إمكانية الحصول على أفضل الأقساط.
- ❖ تطوير نظام الإتصالات والمتابعة مع شركات التأمين وأسواق إعادة التأمين مما سيؤدي الي حسن الإدارة مع توفير الوقت والجهد.
- ❖ إدارة التأمين بآلية موحدة ومن قبل المالك (المؤسسة) يتيح للإدارة العليا إتخاذ القرارات المناسبة في حينها.

الإجراءات التي تم إتخاذها لإصدار وثيقة التأمين الشاملة – (العمل المميز)

- حصر كافة الأصول والممتلكات وتقييمها حسب قيمتها الإستبدالية.
- إجراء معاينة للمواقع النفطية المختلفة من خلال زيارات من قبل معاينين متخصصيين لتقييم حجم المخاطر بهذه المواقع، وذلك بالتعرف على حالة الأصول، تأثيرات العوامل والأخطار الطبيعية، التشغيل، نظم الصيانة والحماية، منظومات إطفاء الحريق، ومستوى المشغلين وتدريبهم وخبراتهم.
- إحتساب أقصى خسارة ممكنة "Estimated Maximum Loss "EML والتي من خلالها يتم إختيار حدود التعويض في وثيقة التأمين المزمع إصدارها.
- حصر لكافة الآبار النفطية والغازية بتصيفاتها المختلفة (آبار مزمع حفرها، آبار الصيانة Workover، آبار منتجة، آبار مقفلة و/أو مهجورة).
- إختيار أنواع التغطيات التأمينية المطلوبة، حدود التحمل لمختلف الوثائق.

وثيقة التأمين الشاملة وأقسامها

- في 01 ديسمبر 1983، إعتمدت لجنة الإدارة بالمؤسسة مشروع وثيقة التأمين الشاملة، كما تم تبليغ كافة الشركات بإلغاء كافة الترتيبات التأمينية المتعلقة بتأمين الأصول والممتلكات التي بحوزتها.
- صدرت وثيقة التأمين الشاملة من خلال شركة ليبيا للتأمين والتي كانت الشركة الوحيدة التي تتولي كافة الإصدارات التأمينية في ليبيا ذلك الوقت.
- فترة العمل بالوثيقة لمدة 18 شهر تنتهي في 01 يونيو 1985.
- تكونت وثيقة التأمين الشاملة من خمس أقسام شملت:

➢ القسم الأول: وثيقة تأمين الممتلكات ضد كافة المخاطر، بأقصى حد للتعويض بقيمة 600 مليون دولار.

➢ القسم الثاني: وثيقة تأمين الخسائر المترتبة عن توقف الإنتاج لمصنع تسييل الغاز بمرسى البريقة، وحقل السرير.

➢ القسم الثالث: وثيقة تأمين التحكم في الآبار والإنفجارات، بأقصى حد للتعويض بقيمة 50 مليون دولار.

وثيقة التأمين الشاملة وأقسامها

- القسم الرابع: وثيقة تأمين المسئولية عن تزويد الطائرات بالوقود، بأقصى حد للتعويض بقيمة 100 مليون دولار.
- القسم الخامس: وثيقة تأمين المسئوليات تجاه الغير، وبأقصى حد للتعويض بقيمة 100 مليون دولار.

ما بعد صدور وثيقة التأمين الشاملة

جدت العديد من التطورات منذ 01 ديسمبر 1983، أهمها مايلي:

- ضم ممتلكات شركة الزاوية لتكرير النفط ومصفاة طبرق لغطاء الوثيقة إعتبارا من 01 ديسمبر 1984 ، 01 يونيو 1985.
- تجديد وثيقة التأمين الشاملة لمدة 18 شهرا إعتبارا من 01 يونيو 1985 الي 01 ديسمبر 1986، مع تخفيض حدود التعويض لوثيقة الممتلكات من 600 مليون دولار الي 450 دولار بسبب عدم توفر الطاقة الإستيعابية اللازمة للظروف المتشددة بأسواق إعادة التأمين.
- إيقاف العمل بالقسم الثاني "وثيقة تأمين الخسائر المترتبة عن توقف الإنتاج" لعدم جدواها إقتصاديا.

ثم بدأت المشاكل

المقاطعة الإقتصادية الأمريكية وما سببته من سلبيات على ترتيبات الوثيقة الشاملة

- بناءا على قرارات المقاطعة الإقتصادية الأمريكية على ليبيا في يناير 1986، كان على الشركات النفطية الأمريكية الإنسحاب من كافة عملياتها النفطية بليبيا (كونكو فيليبس، ماراثون، أميرادا هيس، موبيل، أوكسيدنتال).
- تبع ذلك في 01 مارس 1986، إنسحاب معيد التأمين القيادي وشركات إعادة التأمين الأمريكية من الوثيقة الشاملة، وكانت نسبة مساهماتهم في التغطية حوالي 60%، مما أدى الي قصور في الغطاء التأميني.
- بدلا من إلغاء الترتيبات التأمينية بالكامل، تولى معيد تأمين أوروبي SCOR قيادة الوثيقة بصفة مؤقتة عن الحصة المتبقية (40%)، تجدد هذه التغطية شهريا، ولحين إستكمال مفاوضات إصدار الوثيقة من جديد، والتي أشتملت على تقليص في مزايا عديدة، وزيادة في الأقساط.
- في 01 يونيو 1986 تم إيقاف العمل بوثيقة تأمين المسئوليات تجاه الغير لإرتفاع أقساطها.

المقاطعة الأمريكية وما سببته من سلبيات على ترتيبات الوثيقة الشاملة

- في 15 يونيو 1986 تم إصدار وثيقتي تأمين التحكم في الآبار، والمسئوليات عن تزويد الطائرات بالوقود بصفة منفصلة عن الوثيقة الشاملة وبدون مساهمة شركات إعادة التأمين الأمريكية، مع إستمرار المفاوضات المتعثرة مع المعيد القيادي الأوروبي بخصوص أكبر أقسام الوثيقة (الممتلكات)، لإصدار تغطية متكاملة بعد إنسحاب السوق الأمريكي.
- في 01 أغسطس 1986، أشترط معيد التأمين الأوروبي رفع حد التحمل لوثيقة تأمين الممتلكات من 2 مليون دولار الي 5 مليون دولار.
- في 03 أغسطس 1986، وقوع إنفجار في مصنع الغاز بالحقل 103/أ، وتبع ذلك شكوك وتخوفات من قبل شركات إعادة التأمين بخصوص قدره المؤسسة على إدارة شركاتها بعد إنسحاب الشركاء من الشركات النفطية الأمريكية.
- في 01 سبتمبر 1986، رفض معيد التأمين القيادي الأوروبي التجديد الشهري للوثيقة، وانسحب هو وباقي المعيدين، مما أدى الي توقف العمل بوثيقة تأمين الممتلكات، وأصبحت كافة أصول وممتلكات المؤسسة بدون أي غطاء تأميني.

المقاطعة الأمريكية وما سببته من سلبيات على ترتيبات الوثيقة الشاملة

- خلال شهر سبتمبر 1986، تم إستلام أكثر من عرض لإعادة إصدار وثيقة تأمين الممتلكات من جديد بمعيدين قياديين من سوق التأمين الأوروبي، مع تقليص في مزايا التغطية التأمينية، إستبعاد بعض التغطيات من الغطاء التأميني، ورفع قيمة الأقساط بشكل غير مسبوق، وزيادة حدود التحمل.
- خلال شهر سبتمبر 1986 عُقد إجتماع موسع للجنة إدارة المؤسسة مع كافة رؤساء الشركات النفطية بالقطاع لمناقشة البدائل المتاحة، والتي كان من ضمنها التأمين الذاتي. وتقرر خلال الإجتماع ضرورة إستمرار المفاوضات والسعى للحصول على أفضل تغطية تأمينية قدر الإمكان.
- في 15 ديسمبر 1986، وبعد ثلاثة أشهر ونصف بدون غطاء تأميني للممتلكات، صدرت من جديد وثيقة تأمين الممتلكات بأقساط أعلى من السابق، ومع تقليص في المزايا التالية:

❖ تقليص حدود التغطية الي 200 مليون دولار فقط بدلا من 450/600 مليون دولار

❖ رفع حد التحمل المعمول به من 2 مليون دولار الي 5 مليون دولار لكل حادث.

❖ إستبعاد تأمين كافة الأرصفة البحرية، وكل الحوادث الناجمة عن العواصف والزوابع.

أهم التطورات التي جُدت على تغطيات المؤسسة

- في 15 ديسمبر 1986، تم ضم حصص الأطراف الثانية لشركات أوكسيدنتال وموبيل ومجموعة الواحة (كونكو فيليبس، ماراثون، أميرادا هيس).
- في 15 ديسمبر 1987، وبعد سنة كاملة دون حوادث، تم تجديد وثيقة تأمين الممتلكات مع رفع حدود التغطية من 200 مليون دولار الي 300 مليون دولار، وإسترجاع التغطية التأمينية لكافة الأرصفة البحرية، وكل الحوادث الناجمة عن العواصف والزوابع، وتخفيض في قيمة القسط السنوي.
- في 01 أغسطس 1988، بدء العمل ولأول مرة في تغطيات المناطق المغمورة مع دخول حقل البوري مرحلة الإنتاج البحري، وتضمنت وثيقة التأمين الصادرة الأقسام التالية:

➢ تأمين منصتي DP3, DP4، والخزان العائم سلوق ومنصة الإرساء، بحدود تغطية مفتوحة.

➢ تأمين التحكم في الآبار وبحدود تغطية قدرها 100 مليون دولار.

➢ تأمين المسئوليات تجاه الغير متضمنة التلوث بحدود تغطية قدرها 100 مليون دولار.

- في 15 ديسمبر 1988، ومع إستمرار سجل الحوادث النظيف، تم تجديد وثيقة تأمين الممتلكات لمدة 18 شهر مع رفع حدود التغطية من 300 مليون دولار الي 400 مليون دولار، وتخفيض حد التحمل من 5 مليون دولار الي 2 مليون دولار.

أهم التطورات التي جُدت على تغطيات المؤسسة

- في 01 يناير 1989 تم ضم ممتلكات الشركة الوطنية للكيميائيات النفطية لوثيقة تأمين الممتلكات. كما تم أيضا ضم ممتلكات شركة راس لانوف لتصنيع النفط والغاز لوثيقة تأمين الممتلكات في نفس التاريخ.
- في 15 يونيو 1990، تم تجديد وثيقة تأمين الممتلكات ومع إسترجاع كافة المزايا السابقة، وبحدود تغطية مفتوحة، مع توفير تغطيات إضافية لأخطار الإرهاب والإضرابات وحوادث عطب الآلآت، وتخفيض جديد في الأقساط.

إسترجاع كافة مزايا وثيقة تأمين الممتلكات إستغرق أكثر من 4 سنوات كاملة بعد المقاطعة الإقتصادية الأمريكية.

صعوبات جديدة لوثيقة تأمين الممتلكات

- بسبب حادث لوكربي (21 ديسمبر 1988)، وإدانه ليبيا رسميا في 14 نوفمبر 1991. بدأت إجراءات الحصار فعليا على ليبيا من خلال قرار مجلس الأمن الصادر في 15 أبريل 1992 والذي شمل حظر الطيران ولمبيعات السلاح وتخفيض البعثات الديبلوماسية للدول الأجنبية بلييبا.
- خلال عام 1993، المزيد من إجراءات تشديد الحصار بتجميد بعض الأرصدة، وحظر المبيعات لبعض المعدات النفطية، مع التلويح بحظر شامل على شراء المعدات النفطية ومنع ليبيا من تصدير النفط للخارج.
- ردود فعل سلبية من شركات إعادة التأمين بسبب هذه المستجدات، وتخوفها من تأثير هذه الإجراءات على سلامة العمليات النفطية، وإجراء أعمال الصيانة اللازمة في أوقاتها، ومدى توفر جميع قطع الغيار لتنفيذ العمليات النفطية دون تعطيل أو تأخير.

إستمرار الصعوبات لوثيقة تأمين الممتلكات

- بداية من 1997 وبسبب الحصار وتقليص النفقات، ظهرت مشكلة جديدة تتعلق بتحويل الأقساط لمعيدي التأمين، وتأخر صدور موافقاتها من مصرف ليبيا المركزي، والتبعات السلبية لهذا الأمر، وللأسف إستمر هذا الأمر لأكثر من سنتين.
- صعوبات تسديد شركات المؤسسة لحصتها من الأقساط بسبب تقليص حصة القطاع من مخصصات النقد المحلي.
- إستمر التعايش مع هذا الوضع المتأزم، وبسبب التحسن الكبير الذي شهدته أسواق إعادة التأمين نهاية التسعينيات وبداية القرن الحالي، لم تتأثر وضعية وثيقة الممتلكات أو تزداد سوءا، بل إستفادت المؤسسة نسبيا من التحسن الذي شهدته أسواق إعادة التأمين بالمزيد من التخفيضات في الأقساط، وإن كان إستمرار موضوع تأخر سداد الأقساط في مواعيدها، والحصار عاملا لعدم تحقيق أفضل إستفادة ممكنة من حالة سوق التأمين العالمي.

نـهاية مشاكل المقاطعة الأمريكية والحصار

- تم رفع الحظر على ليبيا في 12 سبتمبر 2003.
- تبعه رفع المقاطعة الأمريكية الإقتصادية على ليبيا في 23 أبريل 2004.
- أدى هذا الي عودة شركات إعادة التأمين الأمريكية، وإمكانية إكتتابها في وثائق المؤسسة وليبيا، وأستغرق الأمر أكثر من 18 سنة!
- منذ هذا التاريخ، إستفادت المؤسسة من توفر سوق إعادة تأمين مفتوح، مع سوق محلي تتوفر فيه عنصر المنافسة بوجود شركات تأمين محلية (4 شركات تأمين مرخص لها بالعمل عام 2004).

ما بعد ثورة فبراير 2011

- توقف الإنتاج شبه كليا خلال أشهر الثورة، وعاد الإنتاج الي مستوياته السابقة في فترة وجيزة، وكان إنجازا هاما، وبسواعد الليبين، وقبل عودة العمالة الأجنبية التي غادرت ليبيا مع بداية الثورة.
- خلال سنة 2012، تم إجراء زيارات معاينة من ممثلي شركات إعادة التأمين للمواقع الرئيسة (مجمع مرسى البريقة، مجمع راس لانوف، مجمع مليتة) للإطمئنان على حالة المصانع وظروف التشغيل، وعدم وجود آثار سلبية على عمليات التشغيل بسبب التوقف الذي حدث خلال 2011.
- بدأت المشاكل من جديد للأسف في 2014:

➢ حروب على فترات متكررة.

➢ إيقاف الإنتاج ولعدة مرات ولفترات طويلة.

➢ وجود أكثر من حكومة، مؤسستين، ومن الذي يقود القطاع، من الذي يستلم الميزانيات وتوزيعها على الشركات، والآثار السلبية على عمليات التشغيل والصيانة، وعمليات إعادة التشغيل وإتباع الطرق السليمة عند إعادة تشغيل الأصول المتوقفة.

➢ الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بعض الحقول النفطية في غرب حوض سرت، وما صاحبها (للأسف) من إغتيالات لبعض الأجانب وحرس المنشآت النفطية، وعمليات تدمير وحروق وسرقات، مما أدى الي تأثر الحالة الأمنية بالحقول، وعدم قدرة المستخدمين على العمل في ظل ظروف آمنة.

الآثار السلبية لهذه المستجدات على ترتيبات التأمين

- كالعادة، وثيقة تأمين الممتلكات كان لها الحصة الأكبر في التأثر بكل ما ذُكر من سلبيات.
- تخوف كبير وعزوف شركات إعادة التأمين عن الإكتتاب في الوثيقة، عدم قدرة شركات المعاينة، شركات تقييم الأصول، وشركات تقييم الحوادث على الحضور لليبيا بسبب الظروف الأمنية، مما يؤثر على خدمة أي غطاء تأميني بعد صدوره بسبب عدم إجراء كل هذه الأعمال المصاحبة للتغطية التأمينية، ومايسببه ذلك من سلبيات في إنسياب المعلومات أول بأول للمعيدين المساهمين في التغطية.

سعت المؤسسة لتقليص آثار هذه السلبيات قدر الإمكان من خلال تقديم المعلومات والتوضيحات وحضور إجتماعات بأسواق إعادة التأمين، والرد على كل الإستفسارات المثارة، والتي كانت أكثرها متعلقا بوثيقة تأمين الممتلكات (أكبر وثائق المؤسسة).

كما نجحت المؤسسة في إبعاد هذه الآثار السلبية عن وثيقة تأمين المناطق المغمورة (ثاني أكبر وثيقة)، بحكم كون العمليات البحرية تتم في المياه الأقتصادية الليبية، وبعدها عن مسرح العمليات. كذلك الأمر لوثيقة تأمين التحكم في الآبار، والتي لم تواجه تأثيرات سلبية تذكر ربما لصغر حجم تعويضاتها والتي لاتتجاوز 50 مليون دولار.

وفي الوقت نفسه، حافظت وثيقة الممتلكات على شروطها السابقة دون تقليص في أي من مزاياها.

الآثار السلبية لهذه المستجدات على ترتيبات التأمين

- وحتى تاريخه لازالت للأسف وثيقة تأمين الممتلكات متأثرة بالظروف السائدة وعدم إستقرار الأوضاع، ورغم المحاولات وبوسائل عديدة، لازال هناك تخوفا وعزوفا من العديد من معيدي التأمين القياديين، والمعيدين التابعين، عن الإكتتاب في هذه الوثيقة، مما يقلص من فرص الحصول على أفضل الأقساط، وإستغلال عامل المنافسة المتوفر على أكمل وجه.

الإيجابيات

- رغم المشاكل الكثيرة التي تم عرضها، يجب ألا نغفل على أن قرار الشروع في ترتيب وثيقة التأمين الشاملة عندما تم إتخاذه، كانت ليبيا مفتوحة للتعامل مع كافة أسواق إعادة التأمين ودون أي عقوبات إقتصادية أو مقاطعات أو حصار.
- إتخاذ قرار إصدار الوثيقة الشاملة وإنجاز كل الترتيبات والتجهيزات (من الصفر) فيما يتعلق بتقييم الأصول وإجراء المعاينات ولكل المواقع النفطية وبإنتشار جغرافي كبير، كان عملا متميزا وفريدا ليس على مستوى ليبيا فحسب، بل وعلى المستوى الأقليمي وبشهادة العديد من العاملين بأسواق إعادة التأمين العالمية.
- تحقق المستهدف بخصوص وثيقة التأمين الشاملة وبالفعل من توفر تغطية موحدة لكل الشركات وبأفضل الشروط والتغطيات والأسعار، ومع تطوير في نظام الإتصالات مع كافة الجهات ذات العلاقة داخليا وخارجيا، وتدخلت الإدارة العليا للمؤسسة عند الحاجة بإتخاذ القرارات المناسبة.
- تسوية العديد من المطالبات والحوادث التي تعرضت لها الأصول والممتلكات وحوادث الآبار، ولعل أهمها سداد التعويض عن حادث مصنع الغاز بحقل 103/أ وبقيمة 40 مليون دولار، وإستلام التعويض بالكامل رغم إنسحاب 60% من شركات إعادة التأمين الأمريكية كما أسلفنا، حيث تولت ليبيا للتأمين سداد التعويض بحكم علاقتها التعاقدية مع المؤسسة.
- مناقشة مشاكل التأمين على مستويات الإدارة العليا، ولعل أهمها ترتيب إجتماع موسع بوزير النفط والطاقة وبحضور لجنة إدارة المؤسسة ورؤساء الشركات مع نهاية سبتمبر 1992 لعرض تجربة الوثيقة الشاملة وكل خلفياتها وسلبياتها، ومناقشة المقترحات والبدائل المتاحة، ونتج عن هذا الإجتماع مايلي:

الإيجابيات

- نتيجة لتدخل وزير النفط والطاقة، صدر قرار في 12 يناير 1993 بإعطاء الإذن للمؤسسة للإتصال مباشرة بأسواق التأمين العالمية وإستلام العروض وتقييمها والتجديد مباشرة من خلال هذه الأسواق في حالة اذا ماكانت الأقساط المقدمة أنسب وأقل قيمة من أقساط شركة ليبيا للتأمين.
- بتاريخ 26 أبريل 1994، صدور قرار تأسيس شركة مساهمة للتأمين، وبحصة في رأس مال الشركة للمؤسسة بنسبة 20%، وبهذا القرار تم فعليا إنهاء إحتكار الأعمال التأمينية بليبيا.
- بتاريخ 04 مارس 1999، تم إشهار الشركة المتحدة للتأمين، وأصبح بإمكانها ممارسة الأعمال التأمينية.
- تواصل المؤسسة بصفة دورية بأسواق التأمين العالمية، وهو أمر إيجابي يساهم في تحسين الصورة وتطوير العلاقات وبالذات مع معيدي التأمين.

الخلاصة والتحديات المستقبلية

- السلبيات التي تعرضت لها ليبيا ولفترات طويلة خلال حكم القذافي، ومابعد 2014، أثرت بشكل سلبي على عمليات التأمين وهو قطاع خدمي صغير، فما بالك بالقطاعات الأخرى...
- إستقرار الأوضاع في ليبيا سيساهم بالتأكيد في إستقطاب معيدي التأمين الممتنعين عن الإكتتاب في وثيقة تأمين الممتلكات، مما سيفتح باب المنافسة وما يتبعه من تخفيضات على أقساط التأمين الحالية.
- مع تزايد أعداد شركات التأمين المحلية وصراعها للفوز بالأعمال الكبيرة، يتعين الحذر عند الإختيار. وينطبق هذا أيضا على وسطاء إعادة التأمين ومعيدي التأمين.
- ضرورة الإهتمام بالتدريب والتطوير واللغة الإنجليزية.
- بعد إستقرار ظروف البلاد بعون الله، نرى انه من الضرورة التفكير خارج النطاق التقليدي فيما يتعلق بالترتيبات التأمينية.

كلمة أخيرة

- خالص الأمنيات بالصحة والعافية لكل المهنيين الذين عملوا خلال مراحل إصدار وثيقة التأمين الشاملة وما تبعها، وبالمغفرة والرحمة لمن غادرنا منهم وهم:

❖ رؤساء المؤسسة: المرحوم وحيد بوقيعقيص، الأستاذ عبدالله البدري، الأستاذ حمودة الأسود.

❖ الإدارة العامة للمالية وإدارة الخزينة: الأستاذ سليمان تربل، الأستاذ يوسف عقيل، الأستاذ بشير محفوظ، الأستاذ الصادق أشويد، المرحوم عبدالباسط الفيتوري، الأستاذ عبدالله بن حسين، والسيد جان شودري.

شكرا جزيلا